الحملة الأمنية على المخالفين تؤتي أكلها مع انطلاقتها والحصيلة: «إبعاد بالجملة»

«الداخلية» غيرت قواعد اللعبة.. «طق المربوط يخاف المفتلت»

الازدحامات اختفت .. والشوراع خالية .. والأسواق العشوائية تبخرت

مصادر أمنية لـ الصباح : العديد من المخالفين توجهوا للمطار من أجل مغادرة البلاد طواعية

كتب : أحمد الهديان وحسين المطيري

يبدو أن الحملات الأمنية التي دشنتها وزارة الداخلية على مخالفي الإقامة آتت أكلها باكرا، وحققت بعض أهدافها الموضوعة وعلى رأسها فرض السيطرة الأمنية، واختفاء الازدحامات التي تؤرق المواطنين والمقيمين، وأيضا اختفاء بعض المظاهر السلبية وعلى رأسها الأسواق العشوائية في الميادين ببعض المناطق مثل جليب الشيوخ، نتيجة ضبط المخالفين وإحالتهم إلى جهات الاختصاص لإبعادهم.

الجديد في الأمر ماذكرته مصادر أمنية عليمة لـ"الصباح" أن العديد من العمالة المخالفة توجهت إلى المطار من أجل مغادرة البلاد طواعية، في تحقيق للمثل الشعبي الشهير: "طق المربوط يخاف المفتلت".

ولم تكد المهلة التي منحتها وزارة الداخلية لمخالفي قانون الإقامة لتعديل أوضاعهم، والتي بدأت منذ 14 مارس حتى 30 يونيو الماضي، تنتهي حتى انطلقت باكورة حملاتها الميدانية ضد المخالفين بجميع المحافظات، مع مطلع فجر أمس الأول، لتسفر عن ضبط 713 وافداً مخالفا في اليوم الأول، وسط تأكيدات من الوزارة أن حملاتها مستمرة لتطبيق القانون بكل حزم على المخالفين، لإبعادهم فوريا.

الحملة التي جاءت بتوجيهات ومتابعة من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، وأشرف عليها وكيل «الداخلية» الفريق سالم النواف، شاركت فيها قطاعات الأمن العام وقوات الأمن الخاصة والمرور والعمليات وقطاع الإقامة، وشملت مناطق جليب الشيوخ، والمهبولة، وحولي، والجهراء.

وشهدت الحملة جولات واسعة ونقاط وتموضعات أمنية دقيقة من حيث المكان والزمان للتدقيق على البطاقات المدنية للتأكد من سريانها لجميع الوافدين، ومحاصرة المخالفين الذين رفضوا الاستفادة من المهلة، شاركت فيها القطاعات الأمنية الميدانية المعنية

وأسفرت عن ضبط عدد من المخالفين، وعليه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم وتحويلهم إلى جهات الاختصاص لحين الانتهاء من الإجراءات وإبعادهم عن البلاد.

وفيما شددت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في الوزارة، على أن «القطاعات الأمنية مستمرة في حملاتها التفتيشية في البلاد، لضبط مخالفي قانون الإقامة»، دعت «الجميع إلى عدم التستر أو إيواء أي مخالف، تجنبا للوقوع تحت طائلة القانون، وإلى التعاون مع رجال الأمن بالإبلاغ عن المخالفين على هاتف الطوارئ رقم 112 ».

وفي محافظة الجهراء قامت حملة بقيادة مدير أمن الجهراء العميد حمد الطوالة، ومساعده العميد حسين دشتي، حيث أسفرت الحملة عن ضبط عدد يناهز الـ 100 من المخالفين، فيما، كان النصيب الأوفى من عدد المخالفين في محافظة الفروانية، إذ تم ضبط أكثر من 200 مخالف في مناطق جليب الشيوخ وخيطان والفروانية، بقيادة مدير أمن الفروانية العميد صالح عقلة والقيادات الأمنية.

الجهات الأمنية لجأت إلى أسلوب الطوق حيث تم إغلاق مداخل ومخارج المنطقة وانتشار الدوريات الراجلة والدوريات، وتمت السيطرة على عدد من المخالفين وغالبيتهم من الجنسيات الآسيوية والعربية، وعدد من العاملات المنزليات الهاربات من كفلائهن.

وكان لمحافظة الأحمدي نصيبها هي أيضا من حملات متتابعة إذ تجاوز عدد المخالفين المضبوطين 55 شخصا، غالبيتهم إقاماتهم منتهية، فضلا عن حالات تغيب وإلقاء قبض لأشخاص كانوا متوارين عن عيون رجال الأمن وحالات تعاطي مخدرات، وحالتين صادرة بحقهما أحكام قضائية.

وأيضا في محافظة حولي، طوقت الدوريات مناطق السالمية وحولي وميدان حولي والجابرية، بقيادة مدير أمن حولي العميد زياد الخطيب، الذي وضع خطة أمنية محكمة تم على ضوئها ضبط أكثر من 70 مخالفاً للإقامة.

وتمركزت دوريات مديرية أمن العاصمة في مناطق بنيد القار والشعب وشارع سالم المبارك وشرق، وأسفرت عن ضبط أكثر من 50 مخالفاً غالبيتهم عمالة منزلية هاربة، وكذا في مديرية محافظة مبارك الكبير حيث ضبط أكثر من 20 مخالفا في أسواق القرين وصبحان.

هذا وقد نقل من تم ضبطهم في حافلات إلى مركز الايواء وسجن الإبعاد، حيث سيتم فتح ملف لكل من تم ضبطهم، وتبصيمهم والتحقيق معهم عن الأشخاص الذين كانوا يؤوونهم، ونشاطهم وعن الأماكن الذي كان يعملون بها، لوضع بلوك عليها، سواء أكانت شركات أو أفرادا، حيث سيتم استدعاؤهم ومحاسبتهم قانونياً.

وفي استجلاء لآراء المواطنين والمقيمين أجرت "الصباح" لقاءات مع عدد منهم، إذ أكدوا عن رضاهم التهام عن الحملة وأنها تأتي لتحقيق أهداف سامية على رأسها فرض السيطرة الامنية وتعزيز الأمن والاستقرار في البلاد.

وتمنى طلال المطيري أن تستمر هذه الحملات طوال العام من أجل أن يأمن الإنسان على نفسه وماله وأسرته وتكون الكويت كما عرفت منذ الأزل دار أمن وأمان.

وأضاف أن نعمة الأمن لاتقدر بثمن ويجب على الجميع العمل على تعزيزها والمحافظة عليها.

من جهته أكد محمد دشتي أن كل من خالف القانون ولم يستفد من الفرصة الطويلة التي منحته إياها وزارة الداخلية يجب أن يخضع للإجراءات القانونية وأن يتم إبعاده فورا، لتعزيز مفهوم الالتزام بقانون الإقامة وليشعر من هو ملتزم بالقانون أن التزامه يحميه على الدوام، وأنه إذا فكر في مخالفة القانون فسيكون مصيره مثل مصير هؤلاء المخالفين الذين طالتهم يد القانون وتم إبعادهم.

بدوره أكد سعد الرشيدي أن الكويت ترحب بالجميع على الدوام وتفتح أبوابها لهم ليعيشوا على أرضها بأمن واستقرار مادامو ملتزمين بالقوانين واللوائح المنظمة لتواجدهم، لكنها لن تتهاون من يريد أن يعبث بالأمن أو يخالف القانون.

وقال زيد المطيري أن هناك ملاحظة تعكس قيمة الحملات الأمنية، مفادها أن الشوراع الخارجية والطرقات الداخلية والميادين في بعض المناطق باتت خالية من الازدحامات نتيجة خوف المخالفين وعدم خروجهم لمعرفتهم أن يد القانون ستطالهم لامحالة.

واضاف المطيري أن هذه الثمرة الأولى للحملة والتي لمسوها بعد بدء الحملة مؤكدين أن باقي النتائج ستظهر تباعا إذا ما استمرت الحملات التفتيشية على مخالفي القانون.

وذكر خالد العنزي أنه واجه إحدى الحملات ورأى كيف يتعامل رجال الأمن بكل إنسانية مع المخالفين، مشيدا بأخلاق وتعامل رجال الأمن، مع تأكيده على أنهم يعملون بكل حزم من أجل الكويت، ومن يسكن على أرضها.

طلال المطيري : نتمنى استمرار هذه الحملات طوال العام من أجل أن يأمن الإنسان على نفسه وماله وأسرته

محمد دشتي : من لم يستفد من الفرصة الطويلة التي منحتها "الداخلية" يجب أن يخضع للإجراءات

سعد الرشيدي : الكويت ترحب بالجميع ما داموا ملتزمين بالقوانين واللوائح المنظمة لتواجدهم

زيد المطيري : هناك ملاحظة تعكس قيمة الحملات مفادها بأن الشوراع والطرقات باتت خالية

خالد العنزي : رجال الأمن يتعاملون بكل إنسانية مع المخالفين وبكل حزم من أجل الكويت

الطرقات بلا ازدحامات

سوق الجهراء كما لم يعهده مرتادوه (تصوير: صالح محمد)

الشوارع خالية في وقت الذروة

غاب المخالفون فغاب الازدحام

رجال الأمن يفرضون طوقا أمنيا على مناطق تواجد المخالفين

حملات ليلة لتحقيق الأمن والأمان

النواف وسفاح يتابعان مجريات الحملة في المهبولة

رجال الداخلية خلال الجولة التفتيشية على المخالفين

وكيل وزارة الداخلية يقود الحملة على مخالفي قانون الإقامة